وزير الزراعة يؤكد أهمية تنفيذ سياسات فاعلة لتطوير قطاع الزراعة في اليمن

■،، صنعاء / سبأ

أكد وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أن قطاع الزراعة في اليمن يواجه تحديات كبيرة، يفرض على الجميع العمل بوتيرة عالية وتنفيذ سياسات فاعلة لتطويره والعمل على رفع كفاءة الأداء في المشاريع الزراعية وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

وأشار الوزير مجور خلال افتتاحه ورشة العمل الخاصة بعرض مقترح النافذة الواحدة التي نظمتها أمس بصنعاء وزارة الزراعة والري بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية ومشروع استجابة، إلى أهمية دور القطاع الخاص والشركاء في تطوير وتعزيز دور القطاع الزراعي في اليمن.

وقال: " إن انعقاد هذه الورشة مؤشر على توجه الوزارة نحو دائرة الشراكة الفاعلة مع باقي أطراف العملية التنموية في قطاع الزراعة سيما القطاع الخاص والشركاء الداعمين على المستوى الإقليمي والدولي وفي مقدمتهم وكالة التنمية الأمريكية ومشروع استجابة " .

واعتبر وزير الزراعة والري الشراكة بين جميع شركاء العمل الزراعي هو الحل الأمثل لمواجهة عثرات التنمية خاصة إذا تمكن هؤلاء الشركاء من تنسيق جهودهم لتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل وصولا إلى استثمار أفضل للإمكانيات المتاحة في القطاعات المختلفة .. لافتا إلى أن مشروع مقترح النافذة الواحدة يأتي في إطار سياسات الوزارة للإصلاحات المؤسسية لمواكبة التطور وتبسيط الإجراءات نحو جعل القطاع الزراعي بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار .

وأكد وزير الزراعة استعداده دعم هذا المشروع وتذليل الصعوبات التي قد تعترضه بما يمكنه من أداء الدور المنشود وصولا إلى بيئة جاذبة ومشجعة للمستثمرين للإسهام بقدر أكبر في هذا القطاع الهام والحيوي وبما يعزز من دوره في رفد وتنمية الاقتصاد الوطني .

من جانبه أشار مدير مشروع استجابة محبوب كريم إلى أهمية الورشة ودورها في مناقشة مقترح الخبير المحلي لمشروع النافذة الواحدة بهدف الخروج بآلية واضحة وتوصيات فاعلة تساعد في تبسيط الإجراءات وتسهيل تقديم الخدمات للمزارعين خلال المرحلة القادمة .. لافتا إلى أهمية إثراء الورشة بالمناقشات والمقترحات من أجل صياغة التوصيات التي ستساعد وزارة الزراعة في تطوير تقديم الخدمات للمزارعين باعتبار المشروع خطوة متميزة وتطوراً نوعياً يركز على متغيرات المرحلة الحالية .

وناقشت الورشة التي شارك فيها أكثر من ٥٠ مشاركا ومشاركة من المسئولين والفنيين والمختصين بوزارة الزراعة والري وباحثين وأكاديميين، عددا من أوراق العمل تناولت أهمية النافذة الواحدة للقطاع الزراعي ورؤية القطاع الخاص لمشروع النافذة الواحدة، كما تضمنت الورشة تقديم العرض الخاص بالمشروع .

حضر الورشة وكلاء الزراعة والري ومديرة قطاع السياسات بمشروع استجابة رشيدة الهمداني وعدد من المسئولين.

دورتان تدريبيتان حول ضرائب الدخل ومدرسي التربية الشاملة

جمعية تنمية الطفولة والشباب بعمران توزع قطارات مياه سيلفر لمديرية ثلا

■،، عمران/ سبأ

وزعت جمعية تنمية الطفولة والشباب بمحافظة عمران أمس قطارات مياه سيلفر بمديرية ثلا ضمن نشاط الجمعية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لترشيح المياه بمناطق وأرياف المحافظة.

وأشاد وكيل المحافظة المساعد باكر علي باكر بدعم وتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية في برامج حماية المجتمع المحلي من مخاطر المياه الملوثة وتنقية المياه وجعلها صالحة للشرب.

وحث الوكيل باكر أبناء مديرية ثلا على الاستفادة من هذه القطارات لحماية لصحتهم وصحة أطفالهم.

حضر التوزيع أمين عام المجلس المحلي للمديرية عادل النجار ورئيس لجنة التخطيط بمحلي ثلا صادق فروان.

من جانب آخر بدأت بمحافظة عمران دورة تدريبية لمعلمي مدارس التربية الشاملة في مجال فن الحركة والتنقل، تنظمها جمعية رعاية وتأهيل المكفوفين بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم في المحافظة.

وفي افتتاح الدورة التي تستمر أسبوعين أشار وكيل محافظة عمران المساعد باكر علي باكر إلى أهمية تفعيل دور جمعية المكفوفين في تبني برامج تأهيل وتنمية قدرات المكفوفين والاهتمام بهذه الشريحة المجتمعية الهامة.

وحث المتدربين على ضرورة الاستفادة من مخرجات الدورة تطبيق ما تلقوه على صعيد الواقع العملي.

كما بدأت اليوم بعمران دورة تدريبية في مجال ضرائب الدخل "نظام التحصيل تحت الحساب" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠م.

تهدف الدورة على مدى خمسة أيام إلى تزويد ٣٠ مشاركا من القطاع العام والمختلط معلومات حول تحصيل ضرائب الدخل وفقا للقانون الجديد.

وفي افتتاح الدورة أشار وكيل المحافظة المساعد باكر علي باكر ووكيل مصلحة الضرائب المساعد محمد مفلح إلى أهمية الاستفادة من مخرجات الدورة الرامية لرفع الوعي الضريبي لدى أوساط المجتمع والتعريف بالقوانين الجديدة الخاصة بالضرائب.

وحث الوكيلان باكر ومفلح إدارة الضرائب في المحافظة وفروعها العمل على رفع مستوى التحصيل الضريبي.

من جانبه أكد مدير عام مكتب الضرائب بالمحافظة ياسين الجند حرص إدارة الضرائب على تفعيل عملية التحصيل وفق آلية جديدة ستعزز من عملية التحصيل الضريبي. لافتا إلى ضرورة تعاون الجهات المعنية مع إدارة الضرائب أثناء التحصيل.

في افتتاح ورشة الرقابة على الواردات:

وزير الصناعة والتجارة: العلاقة السوية بين هيئة المواصفات والقطاع الخاص والمجتمع هي المدخل الصحيح لحل جميع الإشكالات

مدير عام المواصفات: نحن شوكة الميزان بين التاجر والمستهلك اليمني

مدير عام اتحاد الغرف التجارية: لا تنمية بدون شراكة حقيقية مع القطاع الخاص

كتب/عبدالله الخولاني

■،، أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب على أهمية إقامة شراكة حقيقية بين هيئة المواصفات والقطاع الخاص والمستهلك اليمني على أسس تضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف على السواء.

وأوضح وزير الصناعة والتجارة في افتتاح ورشة العمل الخاص بتطوير نظام الرقابة على الواردات والتي تنظمها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة على مدى يومين ان احتفال اليمن باليوم العربي للتقييس خطوة للسعي نحو اندماج بلادنا ضمن محيطها الإقليمي لما يمثله هذا الاندماج من استقرار سياسي واقتصادي وامني لدول المنطقة عموماً في ظل التحديات التي تفرضها سياسة العولمة وتوجيه اقتصادياتها في عالمنا المعاصر اليوم والتي تمثل أداة الحضارة المعرفية الجديدة في نشر أفكارها وقيمها، مضيفاً أن حتمية العولمة توجب علينا الانضواء ضمن تكتل إقليمي وتوحيد الجهود والمواقف حماية لمصالحنا المشتركة في المنطقة والجميع يدرك ان بلادنا واجهتها الكثير من العوائق التي حاولت دون انطلاقها نحو التطور واللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

وقال الدكتور بن طالب أن التحولات السياسية والاقتصادية الهامة التي تشهدها بلادنا اليوم ستفضي حتماً إلى توفير وتهيئة المناخ الاستثماري الجيد والمناسب لإقامة مشاريع إنتاجية وصناعية مبنية على أسس حديثة وقواعد متينة، تؤهل القطاعات الإنتاجية لامتلاك القدرة على النمو والصمود في وجه التحديات والتوجيهات الاقتصادية التي فرضت نفسها بقوة على عالم اليوم المتجه بقوة نحو تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق وإزالة القيود الفنية التي تحول دون تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وما نسعى إليه هو الدفع بعجلة التطور والاندماج الكامل نحو اقتصاد دول الإقليم وبقية دول العالم.

مشيراً إلى أن هذا الاندماج لن يتحقق إلا من خلال مواكبة التطورات العالمية من حولنا والانضواء ضمن تكتل إقليمي وتوحيد الجهود والمواقف حماية لمصالحنا المشتركة في المنطقة ويتحقق هذا المفهوم من خلال العديد من الأنشطة منها أنشطة التقييس المختلفة باعتبار المواصفات القياسية واللوائح الفنية هي الدستور الحاكم للتبادل التجاري بين دول العالم اليوم والعنصر الرئيسي الذي يحدد جودة السلع والمنتجات المتداولة بين عامة المستهلكين وبما يسهم في تعميق قدرتها التنافسية والحماية من الغش وأيضاً إرشاد الصناعيين والتجار والمستوردين لتجنب المحظور، وتطرق وزير الصناعة والتجارة إلى المسئولية الوطنية الملقاة على عاتق الهيئة اليمنية للمواصفات وهو ما يحتم على قيادتها إدراك حجم هذه المسؤولية وأن تعمل بحيادية وبشفافية عالية تعزز دور الهيئة الرائد في خدمة هذا الوطن والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك وحماية البيئة والسلامة العامة ونشر ثقافة الجودة بين مختلف قطاعات المجتمع وإن توجه بلادنا للالتحاق بعضوية منظمة التجارية الدولية سيضع أمامكم في الهيئة مسئولية كبيرة لمواكبة هذا التوجه مشدداً على ضرورة إصدار أكبر عدد من المواصفات القياسية التي يجب أن تواكب المستجدات التطورات العالمية وتغطي احتياجات التجارة البينية وتحقيق ميزة تنافسية لمنتجاتنا الوطنية في الأسواق المحلية والدولية.

لافتاً إلى أن عقد ورشة العمل لمناقشة لائحة الرقابة على الواردات تأتي في ظروف بالغة الأهمية تعكس التوجه الحقيقي نحو التطوير والتحديث وحل الإشكاليات التراكمية التي واجهت الهيئة لتسهيل الخدمة للقطاع التجاري والصناعي وبالتوازي توفير الحماية للمستهلك ودعم الاقتصاد الوطني، كون مبدأ الشراكة في إعداد التشريعات سيجعلها قابلة للتطبيق وهو نهج حديث يجب ان توليه كافة القطاعات أهمية عند إعداد تشريعاتها خاصة القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها بلادنا.

موضحاً أن التوجيهات صدرت لقيادة الهيئة بضرورة كسب المصداقية في الاجراء وحل الاشكاليات بحلول جذرية تعالج جميع الإختلالات أضاف قائلاً: باعتقادنا أن هذه الخطوة هي في المسار الصحيح لتحقيق ذلك ويجب أن يصاحبها بل ويتبعها العديد من الخطوات نحو الوصول للهدف المنشود كما أن استكمال البنية التشريعية للهيئة وكافة القطاعات المعنية هي من الأولويات لتحقيق دولة المؤسسات.

وأشاد وزير الصناعة بتفاعل القطاع الخاص مع هذه اللائحة من أول خطوة ودراستها و إبداء الملاحظات عليها حتى وصلت إلى هذا الشكل باعتبارها بادرة ايجابية من قبل الهيئة والقطاع الخاص نتمنى أن تحذو بقية الجهات بهذا النهج مؤكداً أن الوزارة ستقدم للقطاع الخاص كافة الدعم والتسهيلات لتطوير قدراتهم وإزالة العقبات التي تعترضهم.

من جانبه أوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عبدالرحمن عثمان أن انعقاد ورشة العمل الخاصة بتطوير نظم الرقابة على الواردات تأتي بالتزامن مع اليوم العربي للتقييس الذي تحتفل به بلادنا وكافة الهيئات المناظرة بالدول العربية تحت شعار " التقييس مفتاح الجودة والإتقان".

مؤكداً أن هذا الشعار يعبر عن أهمية التقييس في تفاصيل الحياة اليومية، فالتقييس أصبح مطلباً أساسياً لكافة مناحي الحياة اليومية بجودة وإتقان وأن دور الهيئة يتعزز من يوم إلى يوم لتحقيق ذلك.

وقال عثمان أن الهيئة قد حققت عدداً من الخطوات في سبيل تطوير البنية التحتية للجودة، حيث تم اعتماد أكثر من ٣٠٠٠ مواصفة قياسية متوافقة مع المواصفات الدولية، وتفعيل مجالات القياس والمعايرة بالهيئة، وتطوير قدرات الهيئة في مجال تقييم المطابقة ناهيك عن أنشائها لوحدة الاعتماد والسعي لتقديم خدماتها خلال هذا العام لتساهم في تطوير قدرات الجودة بالجمهورية اليمنية وسعي الهيئة توقيع العديد من اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وتطوير نظم شهادات المطابقة للصادرات وتأسيس العديد الأنظمة الخاصة بدعم المنتجات الوطنية في مجملها تعبر عن جهود الهيئة لتطوير قدراتها لمواكبة التطورات المتلاحقة .

وأشار مدير عام هيئة المواصفات والسياسية إلى أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلد تلزمنا أن نسرع من خطى التطوير والتحديث في الهيئة والتي لن تتحقق ما لم تتضافر كافة الجهود معنا، وهذه الخطى تعزز من قدرات الهيئة وتحسين جودة مخرجاتها والتركيز على أولويات المرحلة التي تفرض أجندتها علينا، كون الاهتمام باستكمال البنية التشريعية وتحديث وتطوير الإجراءات وجودة الخدمات المقدمة وتنمية المهارات والقدرات البشرية لمنتسبي الهيئة من أولويات الهيئة بما ينعكس بشكل ايجابي على المستهلكين وكافة القطاعات المستفيدة من خدمات الهيئة.

مضيفاً أن الهيئة تسعى إلى تحقيق الاعتمادية في اجراءاتها عبر تبني وتطبيق احدث الأساليب العلمية في مجالات التقييس أيماناً منا بأهمية التقييس في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير قدرات القطاع التجاري فالهيئة اتجهت نحو الاندماج الإقليمي والاقتصادي في علاقتها بالهيئات والجهات المناظرة لتعمل على مواءمة مواصفاتها الوطنية وإجراءات التحقق من المطابقة مع المتطلبات الدولية، مؤكداً أن عولمة الأسواق تضع الهيئة وكافة القطاعات في خندق واحد لمجابهة الأخطار التي ستعصف بالمنتج الوطني وصحة المواطنين مالم تتكاتف الجهود للنهوض بالبنية التحتية بالجودة بالبلد وأن انضمام الهيئة لمنظمة التجارة العالمية صار قاب قوسين أو أدنى وهذا يدفعنا لبذل المزيد لتحقيق ذلك وبالمقابل توفير الآليات المناسبة لحماية المنتج الوطني وبالتالي ينعكس على القطاعات الصناعية.

لافتاً إلى أن الورشة ستناقش مشروع لائحة الرقابة على الواردات التي نعول أن تعمل على حل الإشكاليات والصعوبات التي تواجه المنظومة الرقابية للهيئة والقطاع التجاري والصناعي، كما ستعمل على تجاوز مرحلة مضت وتفتح الأفق لمرحلة قادمة يجب أن تتسم بروح التعاون من جميع الأطراف التي تنشد التطوير والتحديث باعتبار مبدأ الشفافية وتحديد المسئولية وتحديد الإطار الزمني وتبسيط الإجراءات هي عناصر التغيير والتحديث في هذه اللائحة كون هذه المبادئ الأساسية تعكس توجهاتنا الحقيقية في تطوير الإجراءات بالمنافذ الحدودية وتسهيل انسياب سلع آمنة إلى الأسواق.

مشيداً بالتعاون الذي أبدته الغرف التجارية والصناعية في دراسة وإعداد مشروع اللائحة لتحقيق المسئولية المشتركة في وضع التشريعات.

وبين مدير عام هيئة المواصفات أن هذه الورشة هي المحطة الأخيرة في المسيرة التي بدأت بها هذه اللائحة منذ العام ٢٠٠٨م، والتي يجب أن تثرى وتناقش باستفاضة تامة ليتم الخروج بتشريع قابل للتطبيق، كما سيرافق إصدار هذه اللائحة العديد من الإجراءات واللوائح التكميلية والمصاحبة كلجنة الاعتراضات التي سيمثل فيها عضو من القطاع الخاص لتحقق الحيادية في اجراءاتها وحزمة من التشريعات الأفقية التي ستتداخل في تنفيذها مع هذه اللائحة.

وكان مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية محمد محمد قفله قد ألقى كلمة أشاد فيها بدور القطاع الخاص في التنمية.

مشيراً إلى أن الاتحاد العام للغرف التجارية قدم مجموعة من الملاحظات حول مشروع لائحة الرقابة على المواصفات مطالباً بتأجيل إصدارها حتى تستوعب الملاحظات وتعمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات وضمان انسياب السلع المستوردة وتوحيد الإجراءات في جميع الفروع والمنافذ الجمركية ومراعاة عامل الزمن والقضاة على الروتين الإداري وتحديد زمن محدد للمعاملات وتقليص الخسائر والمخاطر على التاجر والمستهلك وكذا الاستفادة من تجاور بدول الجوار في إعداد اللائحة واختيار كفاءات مؤهلة ونظيفة للقيام بالعمل.

■ تصوير/ ناجي السماوي

رأي اقتصادي

دكتور/أحمد البواب

اختفاء حقبة النمو ومصداقية هيئات التصنيف

■،، ليس بخاف على واضعي السياسات المالية والمصرفية والاقتصادية والتنموية أن الالتزامات المالية والمصرفية والتنموية والاقتصادية والأعمال والمسئوليات تشغل تفكيرهم وتشكل القاسم المشترك وفي أسواق المال والأعمال يجد رجال السياسة المالية والمصرفية والاستثمارية حالات عديدة خاصة في القطاعات التي تشهد تراجعاً كقطاع الاستثمار في الأسهم خصوصاً بعد أن يفقد المستثمرون في يوم واحد تريليون وثلاثمائة وخمسون مليار دولار في أسواق المال في بداية شهر أغسطس من عام ٢٠١١م بالإضافة إلى خفض التصنيف الائتماني الذي حصل لبعض اتحاد الدول الأوروبية أخيراً نتيجة الديون السيادية من قبل هيئة التصنيف الدولية ستاندر آند براذر فمثلاً أصبح التحليل المتعلق بتقييم أداء أسواق الأسهم لآراء الشركات المتخصصة وهيئات التصنيف الدولية في هذا المجال يعتمد على قسم كبير من التجار والمتداولين الحاملين للأسهم بالإضافة إلى أن تجار الأسهم يعتمدون على التقارير الصادرة عن مؤسسات تقدير وتقييم الموازنات السنوية والنتائج المالية لهذه الشركات ويعتمد عليها لرصد ومتابعة أداء أي شركة أو مؤسسة مالية أو مصرفية أو اتصالية أو معلوماتية يستثمر فيها أمواله لاقتناص الفرص وتحسباً للعثرات فماذا يعمل رجال السياسة المالية والتنموية والاقتصادية والمصرفية ورجال المال والأعمال والمستثمرين عندما تكون بعض المؤسسات وهيئات التصنيف المتخصصة بتقييم أعمال الدول والشركات والسوق إجمالاً فهي من ينشر التقارير بالإضافة إلى أن التجار والمتداولين بالأسهم يعتمدون على الحكومات والسلطات النقدية والذين يعملون فيها والتي من المفترض أن تراقب وتحاسب، إلا أن بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي شككت في هيئة التصنيف الدولية ستاندر آن براذر باسم المتحدثين الرسميين بأنها غير صحيحة فلو كان الأمر كذلك ما خسر المستثمرون بالأسواق المالية وفي يوم واحد تريليون وثلاثمائة وخمسين مليار دولار وما هو حال رجال السياسة المالية والمصرفية والمال والأعمال والذين يتاجرون ويستثمرون بالأسهم في الأسواق المالية والبورصات الإقليمية والدولية والمحلية وهو ما يعتبرونه نذير بنهاية لحقبة من النمو الهائل وعدم التصديق والاعتماد على هيئات التصنيف الدولية والشركات المتخصصة في هذا المجال.

E mail- ahmed albawab@hotmail.com

مشروع الأشغال العامة بحضرموت والمهرة ينفذ ٣١١ مشروعاً

■،، المكلا / سبأ

نفذ مشروع الاشغال العامة والطرق بمحافظتي حضرموت والمهرة خلال الخمسة عشرعاما الماضية ٣١١ مشروعا بتكلفة ٢٣ مليون و٨٦٥ الف و٩٩٤ دولار، منها ٢٤٨ مشروعا في حضرموت بتكلفة ١٩١ مليون و٢٢٣ الف و٩٦٦ دولار و٦٣ مشروعا محافظة المهرة بتكلفة ٤ملايين و٤٢٠ الف و٢٨ دولار.

وذكر مدير مشروع الأشغال العامة والطرق بمحافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالرحيم عمر حوري أن المشاريع شملت مجالات التربية والتعليم والصحة والمياه والمباني العامة ومشاريع للفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتأهيل المرأة والمجتمع من خلال بناء مراكز لتمنيه المرأة والأسر المنتجة وبناء السدود والحواجز المائية.

وقال المهندس حوري " من ابرز مشاريع المرحلة الثالثة مشروع بناء مركز تحليل السرطان بوادي حضرموت في مدينة سيئون بكلفة ١٠٨ الاف و٨٥ دولاراً ومشروع شبكة مجاري القويرة وضواحيها بمديرية دوعن بكلفة ٢٥٥ الفاً و٣٦٠ دولاراً واستكمال ١٠ فصول دراسية لمدرسة ابي ذر الغفاري بكلفة ٢٠٧ آلاف و٢٩٢ دولاراً ومشروع هدم وإعادة بناء ٦فصول لمدرسة رباط باكوين بمديرية عمد بكلفة ١٢٣ الفاً و٩٠٢ دولار الى جانب رصف شوارع مدينة شحير مديرية غيل باوزير بكلفة ١٨٧ الفاً و٩٣٠ دولاراً.

ونوه إلى أن مشروع الاشغال العامة قام بتنفيذ مشروع ٦فصول دراسية مع ملحقاتها في مديرية حديبو بارخبيل سقطرى بكلفة ١٥٣ الفاً و٨٤٦ دولاراً.

وأوضح أن المشروع نفذ في محافظة المهرة العديد من المشاريع من اهمها بناء وحدة الادارة المحلية في مديرية حوف بكلفة ١٠٦ آلاف و٦١٩ دولاراً الى جانب خزان مياه برجي(مديرية الغيظة) بسعة ٢٠٠متر مكعب بمديرية الغيظة.

وأشار المهندس حوري إلى ان هناك عدد من المشاريع قيد التنفيذ منها مشروع رصف احياء وشوارع مدينة الغيظة بكلفة ٣١٧الفاً و٣٠٠ دولار ومركز تدريب نسوي بالغيظة بكلفة ١٢٣ ألفاً و٢٩٧ دولاراً ومركز صحي بالإضافة إلى سور ومحرقة أرنوب مديرية منعر بمحافظة المهرة بكلفة ١٨٢ ألف و٤١٠ دولارات ومركز صحي في الصداع مديرية غيل باوزير بكلفة ١٠٥ آلاف و٣١٠ دولارات، بالإضافة لمشروع مجاري الحيسر مديرية دوعن بكلفة ١٦١ ألفاً و٢٢٦ دولاراً ورصف الشوارع الداخلية القديمة بمديرية غيل باوزير بكلفة ١٦٤ ألفاً و٢٥٠ دولاراً وبناء مكتب الثروة السمكية بأرخبيل سقطرى مديرية حديبو بكلفة ١١٨ ألفاً و٣٢٠ دولاراً.

موضحاً أن عدد من المشاريع الجديدة التي تم الإعلان عنها ،مشروع حماية منطقة سكدان بمديرية ساه بتكلفة تقديرية ٢٠٠ ألف دولار ومشروع إعادة تأهيل ساقية الشيخ عبدالرحيم بكلفة تقديرية ١٨٠ ألف دولار ومشروع رصف منطقة تارية مديرية سيئون بكلفة تقديرية ١١٦ ألفاً ومشروع رصف شوارع القطن الداخلية بكلفة تقديرية ١٨٠ ألفاً ومشروع مجاري حوفه وتولبه وضري بمديرية دوعن بكلفة تقديرية ٢٠٠ ألف ومشروع حصاد مياه منطقة بظبيظ حوف بمحافظة المهرة بكلفة تقديرية ٢٠٠ ألف دولار .

وبين أن ستة مشاريع يتم إعداد الدراسات لها منها مشروعان في محافظة المهرة بكلفة تقديرية ٣٨٠ ألف دولار وأربعة مشاريع في حضرموت بكلفة تقديرية ٥٠ ألف دولار.